قراءة في بعض مظاهر التحول الاجتماعي في الجزائر وعلاقته بظاهرة الجريمة

A Reading of Some Aspects of Social Transformation in Algeria and its Relation to the Phenomenon of Crime

د. نعاس حمزة

كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، (الجزائر)

Decteurh.n2017@gmail.com

د.غلاي محمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، (الجزائر)

ghellaimohammed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 17-03-2024 تاريخ القبول: 30-04-2024 تاريخ النشر: 01-06-2024

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.2.2.2024106

الملخص:

التغير والتحول سمة المجتمعات وتخضع له جميع الظواهر، ما يعني وجود قوى اجتماعية تسهم في حدوث التغير، بل إن التطور اللافت للإعلام والتكنولوجيا، والتغير النمطي في شكل الحياة، وتراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أدائها كان له الأثر السلبي على المجتمع الجزائري في ظاهرة الانحراف والإجرام سواء لدى البالغين أو الأحداث، والانحراف والإجرام كحصيلة لعدة عوامل اجتماعية متنوعة سواء التقليدية منها كالفقر والحديثة كالذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي كبيئة اجتماعية خاصة يمكن أن تكون من أهم العوامل المؤثرة في هذه الظواهر.

الكلمات المفتاحية: تحول، انحراف، إجرام، تكنولوجيا، فساد، فقر، أسرة.

Abstract:

Change and transformation are a characteristic of societies, subjecting all phenomena to it, This implies the presence of social forces contributing to the occurrence of change. The remarkable development in media and technology, along with the patterned change in the form of life, and the decline in the performance of social upbringing institutions, had a negative impact on Algerian society in terms of the deviance and crime phenomenon among adults and juveniles. Deviance and crime are the result of various social factors, whether traditional like poverty or modern such as artificial intelligence and technological development. As a specific social environment can be among the most important influential factors in these phenomena.

Keywords: Transformation, Deviance, Crime, Technology, Corruption, Poverty, Family.

المقدمة:

مما لا شك فيه أن انتشار الجريمة في أي مجتمع ينتج عنها الكثير من المفاسد الأخلاقية، وانتشار الخوف وعدم الأمان لدى الأفراد، وتراجعًا للاقتصاد والمشروعات وغيرها من المشكلات ، وهذا كله يتنافى مع قواعِد بناء أي مجتمع، ومع استمرار هذه الأوضاع سينهار المجتمع، واليوم تشهد المجتمعات العديد من التحولات والتي تمس البنى المجتمعية، والجزائر كغيرها من المجتمعات النامية ارتقت مدارج لا بأس بها في سلم النمو خصوصا بعد بداية القرن 21، تميزت بحركية محسوسة في السنوات الأخيرة ما أدى إلى تغيرات على مستوى الأبنية والنظم الاجتماعية والثقافية، ومثابرة حكوماتها على العمل على رفع مستوى رفاهية وكفاية شعوبها من خلال ما تنفذه من خطط لإنعاش اقتصادها والقضاء على الجريمة بكل أشكالها، وتندرج هذه الجهود تحت مسمى التغيير المقصود أو المخطط جراء ما شهدته الجزائر من تحولات، فما هي بعض مظاهر التحول والتغير الاجتماعي التي ميزت المجتمع الجزائري، وما هي مخاطره على مستوى مسار ارتكاب السلوك الإجرامي؟

هذا ما ستتم دراسته من خلال الخطة الآتية في مبحث وحيد وسيقسم إلى:

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وانتشار جرائم الفساد

المطلب الثاني: ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري

المطلب الثالث: مظاهر التمايز الاجتماعي والتغير الأسري وبروز ظاهرة جنوح الأحداث

المطلب الأول:

الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وانتشار جرائم الفساد

أدى التطور التكنولوجي وانتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى ما يعرف بالإذاعة والتلفاز والقنوات التلفزية وأجهزة الكمبيوتر والذكاء الاصطناعي وظهور الرقمنة واستخدام الإنترنت...إلخ، وانتشار العولمة، كل هذه التحولات ساهم بهذا أو تلك في تغيير المجتمع وسلوكياته وأنماط الحياة التي كانت تقليدية، وأصبحت ما هي عليه الآن. ومن أبرز هذه الجرائم هناك ما يطلق عليه المخدرات الإلكترونية، الجريمة الإلكترونية...إلخ، حيث سيتم تحليل هذه العناصر من خلال الفرعين الأساسيين الآتيين:

الفرع الأول:

الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بأنواعها المختلفة

أولًا: بالنسبة للذكاء الاصطناعي ومخاطره المحتملة

أصبح الذكاء الاصطناعي بسرعة جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ما أدى إلى تغيير طريقة عملنا والتواصل والتفاعل مع العالم من حولنا، ومع استمرار تقدم الذكاء الاصطناعي وزيادة تطوره، من المهم مراعاة المخاطر والعواقب المحتملة المرتبطة بتطويره، ومن أسوأ السيناريوهات التي يمكن أن تنشأ عن التطور غير المنضبط للذكاء الاصطناعي، بدءًا من احتمال أن تسبب الأسلحة المستقلة (ذاتية التشغيل) الفوضى، إلى خطر تحول الذكاء الاصطناعي الخارق ضد الإنسانية، فنسلط بذلك الضوء على المخاطر المحتملة التي يجب أن نضعها في الاعتبار بينما يواصل البشر تطوير هذه التقنيات القوية والاعتماد عليها[1].

فهناك مخاوف من إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد صور أو مقاطع فيديو أو صوتاً ونصوص مزيفة (التزييف العميق) باستخدام أدوات التعلم الآلي المتقدمة، ما من شأنه أن يؤدي إلى انتشار المعلومات المضللة على نطاقات ضخمة عبر الإنترنت، وهذا يمكن أن يقوض سلامة المعلومات ويقوض الثقة في مصادر الأخبار وفي نزاهة المؤسسات الديمقراطية.

ومن السيناريوهات المرعبة، أن ظهور التزييف العميق قد يدفع صناع القرار في مجال الأمن القومي في يوم من الأيام إلى اتخاذ إجراءات فعلية بناءً على معلومات خاطئة، ما قد يؤدي بدوره إلى أزمة كبيرة،

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

أو أسوأ من ذلك: الحرب وسباق التسلح بالذكاء الاصطناعي، عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي والأمن القومي، فإن السرعة هي النقطة المهمة، لكنها أيضًا المشكلة؛ ولأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تمنح مستخدميها مزايا سرعة أكبر فإن الدول التي تطور تطبيقاتها العسكرية تكتسب ميزة إستراتيجية، لكن في المقابل قد يكون بهذا الأمر خطورة بالغة قد يتسبب بها أبسط عيب في النظام والذي يمكن للمخترقين استغلاله.

ففي مثل هذا السيناريو، قد تؤدي الحاجة الملحة للفوز بسباق التسلح في مجال الذكاء الاصطناعي إلى عدم كفاية تدابير السلامة، ما يزيد من احتمالية إنشاء أنظمة ذكاء اصطناعي ذات عواقب غير مقصودة وربما كارثية.

كما يمكن في سيناريو آخر، من خلال استغلال بعض العيوب أو الثغرات في أنظمة الذكاء الاصطناعي، شن هجمات إلكترونية تؤدي إلى تعطيل البنية التحتية الحيوية للدول المتقدمة، أو سرقة بيانات حساسة لديها، أو نشر معلومات مضللة بين السكان بهدف إحداث بلبلة واضطراب شعبي، أو حتى تضليل أصحاب القرار بمعلومات مزيفة، كما ذكرنا في النقطة الأولى.

ومن المخاوف أيضًا نهاية الخصوصية والإرادة الحرة، ومع كل إجراء رقمي نتخذه فإننا ننتج بيانات جديدة: رسائل البريد الإلكتروني، النصوص، ما نحمله من الإنترنت، المشتريات، المنشورات، صور السلفي، نظام التموضع العالمي "جي بي إس"، ومن خلال السماح للشركات والحكومات بالوصول غير المقيد إلى هذه البيانات، فإننا نسلمها أدوات المراقبة والتحكم[1].

وللتخفيف من هذه المخاطر، يعمل الباحثون وصناع السياسات على تطوير طرق آمنة وموثوقة لتصميم ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويشمل ذلك وضع مبادئ توجيهية أخلاقية لتطوير الذكاء الاصطناعي، وضمان الشفافية والمساءلة في صنع القرار الخاص بالذكاء الاصطناعي، وبناء الضمانات لمنع العواقب غير المقصودة، والعمل على تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي شفافة وقابلة للتفسير، وتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تتماشى مع القيم الإنسانية؛ لإعطاء الأولوية لسلامة الإنسان ورفاهيته، ولتجنب الإجراءات التي من شأنها الإضرار بالبشر، وتحقيق التعاون متعدد التخصصات بمعالجة مخاطر الذكاء الاصطناعي. يتضمن ذلك الجمع بين الخبراء من مجالات عدة، مثل: علوم الحاسوب؛ والهندسة؛ والأخلاق؛

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

والقانون؛ والعلوم الاجتماعية، للعمل معًا لتطوير حلول تعالج التحديات المعقدة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي[1].

ثانيًا: تكنولوجيات الإعلام والاتصال بأنواعها المختلفة

ظهر مفهوم التكنولوجيا في القرن الماضي نتيجة التقدم الصناعي والتقني في المجالات المختلفة وعرفها "جلبيريث": "بأنها التطبيق النظامي للمعرفة العلمية أو أية معرفة منظمة من أجل أغراض علمية"[2]. وتظهر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من خلال الجمع بين الكلمة المكتوبة والمنطوقة والصور الساكنة والمتحركة بين الاتصالات السلكية واللاسلكية أرضية أو فضائية، ثم تخزين المعطيات وتحليل مضامينها وإتاحتها بالشكل المرغوب في الوقت المناسب والسرعة اللازمة[3]، ويُعرفها معالي فهمي حيدر بأن "التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية، ووسائل الاتصالات وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصال"[4].

ويُعد مجال تكنولوجيا الاتصال من المجالات التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورًا سريعًا ومذهلًا، هذا التطور الذي ألقى بتأثيراته المباشرة على مختلف جوانب الحياة، وسواء كانت هذه التأثيرات إيجابية أو سلبية فقد كان لها وزنها الذي يُعبر عن فعاليتها كوسائل حديثة لا يمكن الاستغناء عنها، وأفضل دليل على ذلك أنها أصبحت تُعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات حول الجريمة وآليات تنفيذها، باعتبارها النافذة الأكثر سهولة لاستيفاء كل ما يتعلق بالجرائم، فمهما تنوعت الجرائم ومهما اختلف مرتكبوها ومهما تباعدت مواقعها فإن وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة كفيلة بأن تجمعها بين يدي طالبها، وتقدمها له دونما عناء وبأبسط

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[3]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[4]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

وأسهل الطرق الممكنة، وقد تصل حتى إلى تقديم واقع افتراضي محاكي للواقع الحقيقي، كما أنها قد تضفي نوعًا من الإثارة على حيثيات الجريمة ومرتكبها، ما يشكل تشويها لمبدأ سلبية الجريمة[1].

وبالتالي فقد أصبح الحاسوب والهواتف الذكية أداة لارتكاب الجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية، كما أن العديد من الجرائم تُرتكب عبر شبكة الإنترنت، فالجريمة المعلوماتية لا حدود جغرافية لها، ويتميز مرتكب الجريمة بأنه شخص ذو خبرة في مجال الحاسب الآلي مثل، المخترقون أو المتطفلون، أو مجرمو الحاسوب المحترفين، أو الحاقدين.

إن الجرائم الإلكترونية ظواهر إجرامية تقرع أجراس الخطر لتنبه مجتمعنا إلى حجم المخاطر والخسائر التي يمكن أن تنجم عنها، خاصة أنها جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة إلكترونية أو بمعنى أدق رقمية، يقترفها أشخاص مرتفعي الذكاء ويمتلكون أدوات المعرفة التقنية، ما يسبب خسائر للمجتمع ككل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. وإذا كانت مجتمعاتنا العربية لم تتأثر بشكل كبير من مثل هذه الظواهر الإجرامية، إلا أن هناك دولًا عربية كثيرة أضحت مهتمة بتلك الظواهر، ومفهومها القانوني، وسمات المجرم المعلوماتي، وهو ما سوف نحاول أن نتعرض له بشيء من التفصيل في هذا البحث محاولين أن نضع ولو لبنةً صغيرةً في الإطار التنظيمي والتشريعي في تلك المسألة[2].

إن التغيير أو التحديث غير المخطط له بما فيه الكفاية وغير المكيف مع مجتمع عانى من ويلات الاستعمار أكثر من قرن ونصف القرن، وما يزال يتكبد ويدفع ثمن تلك المأساة الإنسانية من أمية وفقر وآثار مدمرة خلفها الاستعمار، كان وللأسف مفروضًا علينا كسلعة مجبرين على اقتنائها، وكانت سرعته فوق مقدرة الفرد الجزائري على مسايرته وتحقيق التكيف الملائم مع بيئة هجينة، أصبحت غريبة عنه، بدا ذلك في كل العلاقات الاجتماعية دون استثناء، فعلى سبيل المثال لا الحصر أصبح خروج المرأة إلى العمل مقتضى عادي عند العامة من الناس، في حين كان هذا الأمر فترة زمنية قريبة ماضية غير مسموح به إطلاقا، وكذلك أمور كثيرة لا يمكننا حصرها تُعبر عنها مقولة: "أصبح المقبول والمشروع رمزًا للتخلف والتعصب وحتى الخرافة، في حين أصبح ينظر لبعض المنبوذ واللامشروع وحتى المحرم على أنه تحررًا من قيود لطالما قيدت الإنسانية"، وبين ذلك وذاك، وقف الفرد الجزائري حائرًا أمام ما يراه فينظره ضالة عن

---

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

الطريق القويم أم يعارِض ويوصف بصفات تحرمه بلوغ حاجته الفطرية الملحة للانتماء لهم، "صراع بين المحافظين والمجددين".

هذا الصراع أدى إلى تذبذب واضح في قيم الفرد الجزائري، وأدخل الجزائر برمتها في دوامة من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بدا ذلك واضحًا في تفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشار الظاهرة الإجرامية، ومشكلات أخرى كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها.

لقد أحدثت وسائل الاتصال المتقدمة ما يمكن أن نسميه بالصدمة الحضارية في العديد من المجتمعات، ويبدو أن هذه المجتمعات خصوصًا في الدول النامية وفي المجتمعات المحافظة بما فيها مجتمعنا، قد باتت تخشى آثار هذا الاحتكاك الكبير بالثقافات الغربية للدرجة التي دفعت بالكثيرين إلى المناداة بالعودة إلى الماضي، والتمسك بثقافة السلف ونبذ كل المستحدثات أو الأفكار الجديدة، وفي هذا السعي للأخذ بما ينفعنا من المستحدثات والتكنولوجيات الجديدة عبورًا إلى العصرية مع الاحتفاظ بجوهر أصالتنا الحضارية.

وفي إطار قيمنا الدينية والأخلاقية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الدراسة العلمية الشاملة للقيم والاتجاهات والمعايير السائدة، ودراسة العوامل المؤثرة فيها وتقييمها تمهيدًا لتقويمها وتغييرها في ضوء ما هو مرغوب فيه، عن طريق الأجهزة التربوية والإعلامية؛ وذلك لبلوغ تحقيق التكامل بين عنصري الثقافة: العنصر المادي الذي يشمل وسائل الإنتاج والتكنولوجيا؛ والعنصر المعنوي الذي يشمل النظم الدينية والسياسية والاقتصادية والأفكار والمعايير والقيم الأخلاقية.

الفرع الثاني:

انتشار جرائم الفساد

الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر الأزمنة والعصور، إذ كانت العامل الأساسي في انهيار أغلب الحضارات والأنظمة السياسية على اختلافها، بل أنها أصبحت محركًا فعالًا للثورات والانتفاضات في الوقت الراهن، وهي ظاهرة لا تعترف بالحدود الزمانية ولا المكانية، فوجودها لا يقتصر على مجتمع ما، أو دولة دون أخرى، فلا يوجد على وجه البسيطة مجتمع فاضل يخلو من الفساد والمفسدين.

وتُعتبر ظاهرة الفساد من أكبر الآفات انتشارًا في الوقت الراهن كونها؛ أحد أهم الأسباب التي تؤدي لضعف الدول داخليًا وخارجيًا، وهي في جوهرها حالة انحراف نتيجة لعدم احترام القانون، وتستخدم كلمة

"فساد" للتعبير عن عدد كبير من السلوكيات المجرمة مثل: الرشوة والابتزاز وتبييض الأموال، والإثراء غير المشروع[1].

وبدخول الجزائر في سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الحديثة العالمية ومتعددة الأطراف، وبعد مصادقتها على كثير من الاتفاقيات المنشئة لقواعد قانونية متميزة وخاصة، ونشير بالخصوص هنا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد تبنى المشرع الجزائري ما جاء في هذه الاتفاقية فأصدر القانون رقم (01/06) المؤرخ في 20 شباط/ فبراير 2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ولذا سنتعرض لأهم ما جاء فيه، لذلك نجد أن المشرع الجزائري من خلال هذا القانون أعطى نوعًا من الخصوصية لجرائم الفساد، وذلك من خلال منح القضاء نوعًا من الفعالية في جزر تلك الجرائم بداية من تحريك الدعوى العمومية إلى غاية تطبيق العقوبة المقررة لتلك الجرائم بموجب هذا القانون[2].

وقد أخذت جرائم الفساد في العصر الحديث في الازدياد بشكل كبير ومطرد من حيث عددها ونطاقها؛ ويرجع هذا الازدياد السريع إلى أسباب عدة، منها التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات بشكل لم تَعُد أية دولة بمفردها قادرة على أن تكافح بنجاح كبير تلك النوعية من الجرائم، بل أصبحت هناك حاجة ماسة للتعاون الدولي في مواجهتها[3].

كل هذا التطور الحاصل في ميدان الجريمة كان دافعًا وضرورة حتمية انطلق منها المشرع في مراجعة قانوني العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية؛ بغرض استحداث قواعد إجرائية وموضوعية جديدة مناسبة لتحقيق الوقاية والمكافحة الفعالة لتلك الظواهر سيما ما تعلق منها بالفساد.

المطلب الثاني:

ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري

أصبحت ظواهر الفقر والبطالة والجوع منتشرة في الجزائر خصوصًا في الآونة الأخيرة بعد انتشار فيروس كورونا والأزمات السياسية والاقتصادية المتوالية على الدولة الجزائرية، إلى جانب ضعف القدرة

---

[1].علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2].علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[3].علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

الشرائية وتراجع مدخول الفرد الجزائري، ما أدى إلى تفشي ظواهر وآفات خطيرة في المجتمع، قد تؤدي إلى تهديد حقيقي للأمن القومي والأمن الاقتصادي للجزائر، وفي خضم تلك الأزمات وجدت الدولة نفسها عاجزة أمام حل هذه المشكلات، لذا ستتم معالجة الفقر من خلال فرع أول ثم ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري في فرع ثانٍ .

الفرع الأول:

ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري

أثار موضوع الفقر اهتمام الباحثين في علم الإجرام منذ القدم وإلى يومنا هذا؛ من أجل تبيان علاقة هذا العامل الاقتصادي الخاص بالظاهرة الإجرامية من الناحية الكمية والنوعية، ويُعتبر الفقر من المفاهيم المجردة والنسبية التي تحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، ومن جهة أخرى، تختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس، وكذا باختلاف الخلفيات الفكرية والأخلاقية لدارسيه من جهة ثالثة. ولعل هذا ما يفسر عدم التمكن من التوصل إلى تحديد علمي ودقيق له، والفقر لغة ضد الغِنى، مثل القوة والضعف، والفقر لغة الرديئة، الفقير الذي لا شيء لديه ، والفقر الحاجة وفعله الافتقار[1].

ويُقصد بالفقر اصطلاحا: عجز الموارد عن تغطية الاحتياجات الأساسية أو الضرورية للفرد"[2]، ولعل هذا التعريف يكشف عن المفهوم النسبي للفقر، ذلك أن ما يُعد من قبيل الاحتياجات الأساسية الضرورية يختلف باختلاف الزمان والمكان سواء داخل المجتمع الواحد أو من مجتمع لآخر، فما يُعد داخل المجتمع ضروريًا اليوم ربما كان بالأمس ترفًا كامتلاك وسائل الإعلام المختلفة أو امتلاك السيارات والهواتف ، وكذلك ما يُعد ضروريًا في مجتمع معين قد يُعتبر من الكماليات في مجتمع آخر[3].

لقد قيل في الفقر أشياءَ كثيرةً، من قبيل: "كاد الفقر أن يكون كفراً"، و"لو كان الفقر رجلًا لقتلته"، ويروى عن سقراط أنه قال "الفقر هو أبو الثورات والجرائم"، يقول سقراط: "إن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة".

---

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[3]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

كما تحدث الفيلسوفان "أرسطو" و"أفلاطون" عن علاقة الفقر بالجريمة وقدما الكثير من الفرضيات والآراء حولها، وفي تقديرهما أن الفقر يُوَلِدُ لدى الفرد انفعالات متدنية لما يشعر به من الظلم وانعدام العدالة، وهذا بدوره يؤدي إلى الرذيلة وما الجريمة إلا واحدة من صورها.

وحديثًا قال "كلارك" إن جرائم الفقراء وجرائم الناس مسلوبي القوة غالبًا ما تكون بسبب السخط والكره اتجاه الأغنياء، وإن الفقراء قد يُحملون حملًا على ممارسة الجريمة من أجل توفير الغنى والثروة وهذا يعني أن ظروف الفقر اللاإنسانية هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة"[1].

وقد اختلف العلماء في مجال دراسات الجريمة حول تفسير الصلة بين الفقر وبين الظاهرة الإجرامية، فهناك من رأى أنه لا توجد للفقر أية صلة سببية بالسلوك الإجرامي، فبينما يرى العالم "فولد" أنه لا دور للفقر في الإجرام، يرى "ديتيليو" أن الفقر لا يشكل دافعًا للجريمة إلا بصورة عرضية، وأن الفقير الصالح لا يُقبل بصفة عامة على الجريمة مهما اشتد به الفقر ما لم يكن له تكوين إجرامي[2].

أما العالم البلجيكي "كتليه" فقد انتهى من دراساته للإحصاءات الجنائية الفرنسية إلى أن بعض المناطق الفقيرة في فرنسا مثل لكسمبورغ كانت أقل إجرامًا من غيرها من المناطق، وأيدته بحوث كثيرة انتهت إلى النتائج نفسها، وفي الاتجاه نفسه هناك من قال إن السلوك الإجرامي والفقر يرجعان معًا إلى عامل واحد هو الشذوذ النفسي أو العضوي في تكوين الفرد، فالفقر والإجرام نتيجتان لسبب واحد، ولا يُعد أحدهما سببًا للآخر، بيد أن هذا الرأي مردود عليه بأن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع من الفقراء لا يعانون شذوذًا وليسوا من المجرمين، في حين نجد أن كثيرًا من هؤلاء لا يعانون شذوذًا ولا يشكون الفاقة والعوز[3].

---

[1].علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2].علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[3].علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

ولقد تطرف البعض إلى حد القول إن الفقر هو العامل المباشر الذي يقف وراء الجريمة، ومن بين مؤيدي هذا الرأي هم من أنصار المدرسة الاشتراكية، القائلين إن الفقر الذي يرجع إلى مساوئ التنظيم الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي هو الذي يقف وراء الظاهرة الإجرامية[1].

ولا يتضمن القانون الجزائري تعريفًا محددًا للفقر، وبما أن الجزائر عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعمل بمختلف القوانين الدولية، فيمكن إسقاط التعريف المعتمد دوليًا لتحديد الفئة الفقيرة وأبعادها في الجزائر.

وتقول الأمم المتحدة إن "الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام؛ لأن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع، وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، وبالنظر إلى بعض العناصر المحددة من طرف الأمم المتحدة، يجب الإشارة إلى أن الدستور الجزائري ينص على حق التغذية والتعليم والصحة...إلخ.

وبحسب منظمة الأمم المتحدة فإنه بحلول عام 2030، سيصنف كل شخص يعيش على 1.9 دولار (266 دينارًا جزائريًا) في اليوم ضمن من يعانون الفقر المدقع، وبالنظر إلى أن الحد الأدنى للأجور في الجزائر يقدر بـ 20 ألف دينار شهريًا، أي براتب 667 دينارًا في اليوم، فإن صاحب هذا الراتب لا يجب أن ينفقه على أكثر من شخصين حتى لا يصنف ضمن هذه الفئة، وهو ما لا يتطابق مع الواقع، إذ إن الأسرة الجزائرية الحديثة تتكون في الغالب من 5 أفراد، وهو رقم أقل مما كان يسجل سابقا[2].

ويُعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينيات، وبرامج التعديل الهيكلي في التسعينيات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اشتراكي اقتصادي إلى نظام تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبًا على مستوى معيشة المواطن. ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال ما أثر سلبًا على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى

---

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

اعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتحديد الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية لسنة 1992، أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للعملة وتدهور مستوى المعيشة للأفراد، لذلك فإن حوالي 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية، و1.9 مليون جزائري نجد محتاجون منهم 370 ألفاً فقط يستفيدون من الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى 169 ألف بيت قصديري (الصفيح) مقامة على كامل التراب الوطني خاصة في المدن الكبرى و136 ألف بيت غير صالح للسكن، جلها مهددة بالانهيار ومع ذلك تقطنه عائلات.

أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم، أن مشكلات الفقر لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في زيادة أو التقليل من الظاهرة الإجرامية، ولا بُد هنا من أخذ مفهوم الفقر في علاقته بالسلوك الاجتماعي، فإن العمل على القضاء عليه من العوامل الأساسية للتقدم الإيجابي للبناء الاجتماعي، لهذا أخذت مسألة الفقر حجمًا واسعًا في المجتمع الجزائري، ما يُعتبر عاملًا مساعدًا في انتشار الظاهرة الإجرامية، وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي[1].

ويزداد تذمر الجزائريين، خاصة من متوسطي ومحدودي الدخل، من تزايد الصعوبات المعيشية والخوف من المستقبل تعززه مؤشرات اقتصادية واجتماعية ضاغطة، والواقع يراوح مكانه، فيما تتجه توقعات الفقر والبطالة والتضخم نحو الارتفاع، وفي المقابل تزداد المخاوف على العملة المحلية، وبالنتيجة، يقبع الشارع الجزائري أمام معادلة صعبة.

فقد عادت المخاوف من ارتفاع الأسعار لتتصدر المشهد الاقتصادي، وحملت بداية سنة 2022، أخبارًا غير سارة عنوانها "تهاوي سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي وتسجيل قفزات في الأسعار"، ما أثقل كاهل الأسر الجزائرية بعدما رأت أن قدرتها الشرائية تتهاوى في السنوات الأخيرة بفعل تدهور الدينار، الذي فقد ثلث قيمته منذ نهاية 2016[2].

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

الفرع الثاني:

ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري

تُعتبر البطالة ظاهرة شائعة في العالم، بالأخص في دول العالم الثالث، فهي مشكلة أثرت على المجتمعات من الناحية النفسية والاجتماعية، وعليه فإن توقف أو قعود الشخص عن العمل دون أن يكون له مورد رزق ثابت ووسيلة مشروعة لإشباع احتياجاته الأساسية تعني البطالة، وعادة ما ترجع البطالة إلى اختلال في التوازن بين عرض اليد العاملة والطلب عليها، أي حين يكون المعروض منها أكثر من المطلوب، ولعل أكثر ما ساعد على تضخيم حجم البطالة في الوقت الحاضر هو التوسع التكنولوجي في استخدام الآلة والأجهزة الحديثة التي تساهم في الاستغناء عن عدد كبير من اليد العاملة البشرية[1].

وقد تكون البطالة أو القعود عن العمل اختياريًا، متى كان الشخص قادرًا على العمل ووجدت فرصته متاحة أمامه، ويُطلق البعض على هذا الفرض مسمى "التبطل"، وقد تكون جبرية وذلك إذا كان القعود راجعًا إلى انعدام فرصة العمل أمام الشخص لأسباب لا دخل له فيها، هذا الفرض الأخير هو الذي يفرق البطالة عن حالة العجز الشخصي عن العمل، التي تتحصل في عدم القدرة العمل لأسباب صحية أو عضوية، وهذا الفرض الأخير قلما يعني الباحثون في علم الإجرام؛ نظرًا لأنه قلما يترتب عليها عوامل إجرامية تدفع إلى التردي في سبيل الجريمة[2].

وتُعتبر البطالة من المشكلات التي يحسب لها ألف حساب لما لها من عواقب وخيمة قد تصل إلى الصراع والدمار كما هو الحال بالنسبة لبعض دول الربيع العربي التي علت فيها أصوات العاطلين عن العمل.

ومن أهم أسباب انتشار البطالة في الجزائر، نجد تخلي الدولة عن الالتزام بالتعيين لخريجي الجامعات، وتجميد التوظيف الحكومي، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وسياسة الدولة في مساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل والتي أصبحت تشكل مصدرًا من مصادر الكسل والاتكال على ما يوفره القطاع العام

---

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

من فرص عمل[1]، وهو الذي يُعتبر المشغل الرئيسي لليد العاملة، وهذا نتيجة طبيعية للطبيعة الريعية للاقتصاد.

ومنذ بداية ثورات الربيع العربي في كانون الثاني/ يناير 2011، وبالتزامن مع الاحتياطات الكبيرة المجمعة خلال فترات ازدهار أسعار النفط، بدأت الحكومة تنفيذ مخطط كبير لتعزيز الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها من خلال الإبقاء على سياسة دعم السلع الأساسية، وصرف زيادات في الأجور، وخلق واستحداث المزيد من فرص العمل، ورفع أجور عمال عقود ما قبل التشغيل وإدماج العديد منهم في وظائف دائمة، وتقديم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (أونساج) منح قروض للشباب المقاول من أجل إنجاز مشاريعهم.

وركز أغلب الأشخاص الذين حصلوا على تلك القروض على الاستثمار في خدمات النقل ومشروعات أخرى غير مجدية اقتصاديًا وليست لها القدرة على تطوير الاقتصاد الوطني.

ورغم الامتيازات الكبيرة التي منحتها الحكومة للشباب من خلال تلك القروض، إلا أن العديد من المستفيدين تخلوا عن مشاريعهم، وهناك مستفيدون آخرون ما زالوا في نزاع مع البنوك بسبب عدم قدرتهم على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وعندما تهاوت أسعار النفط جمدت الحكومة تمويل قائمة كبيرة من المشروعات، بالإضافة إلى تجميد التوظيف في القطاع العام، وهكذا وصلت الحكومة إلى مفترق طرق يصعب فيه الجمع بين السياسات الهادفة إلى تفادي الغليان الشعبي الذي قد يفجر ثورة تضاف إلى ثورات الربيعالعربي والسياسات الهادفة إلى تقليل حدة أزمة انخفاض أسعار النفط[2].

وبالرغم من جميع المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل خلق مناصب عمل، إلا أنها ما زالت تعاني من مشكل البطالة التي تُعتبر بابًا للانحراف والجريمة والهجرة الشرعية وغير الشرعية.

المطلب الثالث:

مظاهر التمايز الاجتماعي والتغير الأسري وبروز ظاهرة جنوح الأحداث

ضرورة حتمية نتيجة تفاقم الفقر والجوع والبطالة وتراجع القدرة الشرائية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل أرباب الأسر عاجزين وغير قادرين عن توفير الاحتياجات العائلية. ونظرًا لانهماكهم

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

في العمل من أجل توفير لقمة العيش لأطفالهم، أدى ذلك بالضرورة إلى ظهور ما يعرف بعمالة الأطفال، وانتشار التسول، والتسرب المدرسي، وهذه الأمور قد تؤدي بالأطفال والقُصر إلى ارتكاب جرائم وخروجهم عن المسار الحقيقي الذي من المفروض يكونون عليه، حيث سيتم في هذا المطلب تحليل مظاهر التمايز الاجتماعي والتغير الأسري وبروز ظاهرة جنوح الأحداث من خلال فرعين أساسيين.

الفرع الاول:

مظاهر التمايز الاجتماعي والتغير الأسري

تتم دراسة مظاهر التمايز الاجتماعي والتغير الأسري على التوالي:

أولًا: مظاهر التمايز الاجتماعي

التمايز الاجتماعي هو مفهوم اجتماعي يحدد تقسيم المجتمع إلى مجموعات من الأشخاص الذين يختلفون في وضعهم الاجتماعي، وتُظهِر الأبحاث أن التقسيم الطبقي الاجتماعي متأصل في أي نظام اجتماعي، على سبيل المثال، في القبائل البدائية كان المجتمع مقسمًا حسب العمر والجنس، وكان لكل منهم امتيازاته ومسؤولياته الخاصة، من ناحية كان على رأس القبيلة زعيم محترم ومؤثر مع حاشيته، ومن ناحية أخرى منبوذون يعيشون "خارج القانون"[1].

ويتحدث علماء الاجتماع عن التراتب الاجتماعي لوصف حالات اللامساواة التي تقوم بين الأفراد والجماعات في المجتمعات البشرية، وبهذا يكون الحديث عن التراتب الاجتماعي هو تقسيم المجتمع إلى طبقات أو شرائح، فتحتل فيه قمة الفئات التي تتمتع بأنواع عديدة من الامتيازات، بينما تبقى بعض الفئات في أدنى الهرم أو قاعدته، هذه الامتيازات تستحوذ عليها الفئات العليا للتراتب الاجتماعي لذلك فهي تجسد صورة لتمايز المجتمع[2].

وعلى الرغم من أن الوضعية المالية للدولة الجزائرية مريحة في السنوات الأخيرة، حيث شهدت أسعار البترول ارتفاعات متواترة، إلا أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع، فالرخاء المالي لم يتجسد ميدانيًا، ولم يلمس العديد من الفئات في المجتمع الجزائري مثل هذا التحسن على مستوى الجبهة الاجتماعية، وهو ما يعمق من حدة الفوارق الاجتماعية على الرغم من أن الجزائر سجلت خلال السنوات الأربع الماضية

---

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

أعلى مداخيلها، تراوحت بين 18 و31 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك تبقى الزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور بعيدة عن الوفاء باحتياجات المواطن الجزائري البسيط الذي ما فتئ يستيقظ على وقع زيادات في أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، يحدث هذا في الوقت الذي تسجل فيه مداخيل الدولة أرقامًا قياسية في الارتفاع لاسيما مع الطفرة التي شهدتها أسعار البترول، غير أن ذلك لم ينعكس على واقع معيشة المواطن الجزائري الذي ما تزال قدرته الشرائية ضعيفة، بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، فالفساد وموروثات البيروقراطية يساهمان في تعطيل مشروعات النهضة الاقتصادية المنشودة، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر؛ لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقًا أمام تخفيف حدة الفقر. وقد أظهرت الدراسات الأمبريقية أن الفقراء يدفعون نصيبًا من دخلهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء، ولا يخلو المجتمع الجزائري من تفشي مظاهر التمايز الاجتماعي الفاحش أحيانًا، الذي ينعكس سلبًا على التماسك الاجتماعي، فهذه الازدواجية في المجتمع الجزائري تنمي الشعور باللامساواة عند الفئة المحرومة من العمل الثابت، كما أنها تؤدي إلى استقرار شعور بالانتماء في النسيج الاجتماعي وإلى زيادة ظاهرة الإقصاء والإفقار عند هذه الفئات، والتي تؤدي حتما إلى تفاقم الهامشية أو أكثر إلى الجريمة بكل أنواعها[1].

ثانيا: مظاهر التغير الأسري

إن المجتمع البدوي والريفي في الجزائر، كما في معظم بلدان العالم في تراجع مستمر بينما المجتمع الحضري في نمو وتزايد بسبب التحضر، حيث بلغت نسبة التحضر في الجزائر58.3% عام 1997، مقارنة مع .7% سنة 1987، ما يعني أن السير السريع نحو تعميم نمط المعيشة الحضرية على السكان الجزائريين في غضون العشرية والعشرين سنة التي بعدها، إن هذا الانتقال من الريف إلى المراكز الحضرية أعطيناها مصطلح الحضرية فهي تعني أسلوب أو نمط حياة يتميز به سكان المدن وتفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية، إن الحضرية مظهر من مظاهر التغير الأسري للأسر المهاجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، فالحضرية هي الحصيلة النهائية لعملية التحضر أي هي تلك

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول إما بالميلاد أو بالهجرة.

وهنا لا نقصد بالتغير الأسري الحاصل أنه ذلك التغير الكلي والراديكالي للأسر، لسببٍ بسيط أن التغير الحاصل للأسر الجزائرية عامة سواء ريفية أو حضرية فيما يخص التوسع الإعلامي والتغير البشري في النموذج الأسري حيث "إن التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري هو تغير شامل طال جميع البنيات الريفية والحضرية على حد سواء، ويتجلى ذلك في الاختلافات البسيطة بين البيئتين اعتبار المراكز الحضرية تنظيم مفتوح تخضع في تسييرها إلى قوانين وقواعد تنظيمية، لذا فإن الأفراد والجماعات الاجتماعية المتواجدة فيها ترسم في ضوء ذلك إستراتيجية تحقق من خلالها قدرًا من المنفعة والتكيف، وإذا عدنا إلى البيئة الحضرية الجزائرية نجدها تتوفر على مجموعة من التناقضات التي تدفع الأسرة إلى التكيف معها، والمتمثلة في عجز الخدمات الحضرية مع نمط السكن الذي لا يتوافق مع الاحتياج وهذا ما يبعث على خلق فضاءات عمرانية فوضوية جديدة من أجل الإيواء، غالبًا ما يكون في الضواحي على أطراف التجمعات السكنية الجديدة، كل هذه الصعوبات تدفع إلى التمسك بالنسق الاجتماعي الأول والتي تطبع صورتها على البناء الاجتماعي للحياة الحضرية، وهذا يؤدي بنا إلى وضع فرض جديد وهو أنه ليس هناك فرقاً وتباينًا بين الحياة الريفية والحضرية فيما يخص الذهنيات، فالمجتمع الحضري ما زال في حد ذاته يحمل بعض الخصائص المتعلقة بالمجتمع الريفي، فالأسرة الحضرية تجمع بين الأنماط القديمة والجديدة ويبدو هذا من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها الأفراد، فتكثر مظاهر الجريمة والانحراف في البيئات الصناعية نتيجة استفحال المشكلات الاجتماعية في تلك البيئات، وتتجسد المشكلات الاجتماعية في تلك البيئات أو المدن الصناعية في تفسخ العائلة والطلاق وجنوح الأحداث، والأحياء المتخلفة والإدمان الكحولي والتفسخ الاجتماعي، هذه المشكلات تحرض الأفراد الذين يقعون في شباكها على ارتكاب أنواع الجرائم، لكثرة العناصر السكانية والفئات الإثنولوجية القومية التي تتكون منهما المدينة الصناعية، إن المدينة الصناعية نتيجة لخاصية الأيدي العاملة تستقطب أنواع العناصر والفئات السكانية والأقليات الإثنولوجية والقوميات الأجنبية، هذه الكثرة التعددية تجعل الأفراد والجماعات تنقسم على نفسها إذ تتضارب مصالحها وأهدافها، لذا فإن إخفاق الفرد في تحقيق هدفه يجعله لا يتردد عن القيام بالسلوك الإجرامي ضد الآخرين انتقامًا منهم فتزداد معدلات الجرائم في المجتمع الصناعي، لأن هذا المجتمع يوفر المناخ الإيجابي للمجرمين المحترفين وللشلل والعصابات الإجرامية، ويؤدي إلى ظهور الجرائم المنظمة لاسيما الجرائم الاقتصادية وجرائم المهنيين التي تُرتكب يوميًا بحق القانطين من أبناء المدينة الصناعية. إن المدينة الصناعية فيها مرتع للمجرمين ويتأثر

الأشخاص الأسوياء عندما يكونون على اتصال معهم، وعندما يحتك السوي بالمجرم المحترف فإنه سرعان ما يتأثر ويكتسب منه فنونه وخبراته وتجاربه الإجرامية، ويأخذ منه أخلاقه وقيمه ومقاييسه المنحرفة، ويتحلى بها حتى تصبح جزءًا لا يتجزأ من ذاتيته الشخصية، وبعد برهة من الزمن تسيطر القيم الإجرامية والمنحرفة على شخصية الفرد حتى تصبح قيمًا سوية عنده. وهنا يبدأ الفرد بارتكاب أنواع الجرائم والمخالفات بحق المجتمع معتقدًا بأنها أعمال سوية لا خلل فيها، مما ذكر نستنتج أن المدينة الصناعية بيئة ملائمة لظهور الجريمة وانتشارها.

الفرع الثاني:

بروز ظاهرة جنوح الأحداث

يشير مصطلح جنوح الأحداث إلى تورط المراهقين في سلوك غير قانوني عادة ما يكونون دون سن 18 عامًا وارتكاب فعل يُعتبر جريمة، ويُعَرف الطفل بأنه جانح عندما يرتكب خطأ مخالفًا للقانون ولا يقبله المجتمع، لكن علماء الاجتماع ينظرون إلى مفهوم جنوح الأحداث على نطاق أوسع من خلال الاعتقاد بأنه يشمل عددًا كبيرًا من الانتهاكات المختلفة للأعراف القانونية والاجتماعية من الجرائم البسيطة إلى الجرائم الجسيمة التي يرتكبها الأحداث[1].

إن وضع جرائم الأحداث التي أخذت أبعادًا خطيرة في السنوات الأخيرة في مجتمعنا الجزائري المعاصر، وذلك بالنظر إلى الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الشرطة القضائية أو المحاكم أو مراكز إيداع الأحداث الجانحين وغيرها من النظم والمؤسسات المعنية بشؤون الأحداث والتي لا تبعث على الارتياح، وهو ما دفع بالسلطات لاتخاذ تدابير عاجلة للتكفل بهؤلاء الأحداث من خلال عزم السلطة التنفيذية على إنشاء ما يزيد على 15 مؤسسة عقابية جديدة تزود بأجنحة خاصة لإيداع الأحداث الجانحين، كما نجد أن التشريع الجزائري خص فئة الأحداث بجملة من القواعد والإجراءات الواجب اتباعها أثناء التعامل مع الحدث الجانح، وهذه القواعد المتميزة يغلب عليها الطابع التربوي والتهذيبي أكثر منه عقابي وردعي هادفًا من وراء ذلك إلى حماية وتربية الحدث بما يتماشى وخصوصية سنه لإبعاده قدرالإمكان عن سلوك طريق الانحراف

[1].علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

والإجرام، وعلاجه وتربيته إذا وقع فيها، ويكون بذلك المشرع الجزائري قد أخذ بالأساليب الحديثة لمعاملة الحدث مراعيًا من وراء ذلك مصلحة الطفل[1].

ومن أهم الاستنتاجات التي خلص إليها الباحثون من خلال ما سبق عرضه هي أنه ثمة حقيقة لا بُد من التأكيد عليها، مفادها أن التفكك الأسري يُعد من العوامل الأساسية المؤثرة في تفاقم ظاهرة جنوح الأحداث، والناتجة أساسًا تحت وطأة تأثير التغيرات الاجتماعية التي أصابت المجتمع الجزائري المعاصر في ظل عصر العولمة، وما صاحبها من تحولات وتغيرات سريعة ومتلاحقة، أهمها ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي كان لها انعكاسات على تعقد الحياة الاجتماعية وتحول المجتمع وتطوره على الأصعدة كافة، وعليه ومن أجل وقاية الأبناء من الجنوح ينبغي الحرص على تقوية الروابط الأسرية وحماية البيت الأسري من التصدع من خلال إرساء قيم التسامح والتكافل والتواصل والحوار الأسري ، مع ضرورة اعتماد أسلوب التربية الإسلامية الصحيحة للأبناء وترسيخ القيم الدينية والأخلاقية في البيئة العائلية، وذلك لما لها من أثر كبير في حماية الأسرة من التفكك والانحلال الأخلاقي والروحي والتربوي وتفعيل دورها في تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية صالحة،على اعتبار أن الدين هو العنصر الأساسي في تكوين الأسرة الصالحة، فإذا غاب يغيب بذلك الأمن والحماية ويكون الجو الأسري مهيئًا لجنوح الأحداث، وهذا من منطلق تلك الحقيقة البديهية المسلم بها كون أن الأسرة تُعد الخلية الأولى في المجتمع إذا صلحت تيصلح المجتمع كله وإذا فسدت يفسد المجتمع كله[2].

[1]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

[2]. علي جميل حرب، القضاء الدولي الجنائي المحاكم الجنائية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص27-28.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الورقة البحثية المتواضعة، قراءة في بعض مظاهر التحول الاجتماعي في الجزائر وعلاقته بظاهرة الجريمة، نخرج بمجموعة من الاستنتاجات واقتراح مجموعة من الحلول والتوصيات كالآتي:

أولاً: النتائج

1. إن التغير والتحول الاجتماعي سمة من سمات الكون.
2. إن التغير يمس جوانب الحياة سواء منها المادية أو المعنوية بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...إلخ.
3. إن أي تغير يمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، خاصة فئة الشباب الذي يعتبر متلقيًا ومتأثرًا بدرجة أكبر من غيره من الفئات.
4. كما أن تغير المجتمع مرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم.
5. إن التغير يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة، سواء نحو التقدم أو التأخر ومنه سلوك سبيل الجريمة التي تتطلب منا التحليل للواقع المعاش في الجزائر، وأهم تحولاته بمعطيات وإحصاءات دقيقة وواضحة للوصول إلى نتائج سليمة تساعد على معالجة أزمة السياسة الجنائية المعاصرة؛ لأن ثمة حاجة ملحة لتعبئة سياسية وثقافية حول متطلبات إصلاح القانون الجنائي لتخليصه من عيوبه الراهنة، واستعادة طبيعته المتميزة كنظام للضمانات ووظيفتها لأصلية أداة للحد من الإجرام ولحماية المصالح الأساسية للمجتمع وأفراده.
6. تبقى ظاهرة الجريمة مرتبطة بالأوضاع والظروف التي يمر بها المجتمع في ظل استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وسيلة الانترنت نموذجًا توضح أن الرابطة الاجتماعية تمر بأزمة الضعف والتلاشي في المجتمع الجزائري، عند فئة الشباب فهي روابط اصطناعية وافتراضية مؤقتة، وأقل عمقًا وحميمية.
7. إن أي تغير يحدث قد يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الإجرام وهذا ما نلاحظه في الجريمة الإلكترونية التي جاءت نتيجة لظهور الإنترنت.
8. إن انتشار الجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية، ولدراسة الظواهر الإجرامية لا بُد من دراسة المجتمع.

ثانياً: التوصيات

1. الدراسة المسبقة للتحول الذي سيمر به المجتمع في المستقبل وتهيئة الظروف للأجيال القادمة لحمايتها من مخاطر هذه التحولات الاجتماعية.
2. وضع قوانين جديدة تتمشى مع المتغيرات الاجتماعية وتطوراتها، بحيث لا تصبح القوانين الحالية عقيمة أمام التحولات التي يمر بها المجتمع وتطوراته.
3. أصبحت التكنولوجيا تؤثر في المجتمع، وبما أن الفرد هو الذي يؤثر ويتأثر، فعلينا استغلال هذه التكنولوجيا للتأثير بشكل إيجابي في المجتمع وفي الفرد، والاستفادة من التكنولوجيا وخدماتها.

بيان تضارب المصالح:

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت، 1949، ص60.
2. عادل عبد العال إبراهيم خراشي، مكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي– دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2016.
3. عبد الستار فوزية، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.
4. عبد الله الوريكات، مبادئ علم الإجرام، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
5. محمد ذبيان عزاوي، الأسس النفسية لتكنولوجيا التعليم، عمان، 2000.
6. معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات، مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
7. معن خليل عمر، التفكك الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، عمان، 2005.
8. موسى عبد الله، وبلال أحمد حبيب، الذكاء الاصطناعي، ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2019.

ثانياً: رسائل الدكتوراه والماجستير

1. خلف الله شمس الدين، اليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تبسة، 2021/ 2022.

ثالثاً: المجلات العلمية

1. تمزوت بلحول، وفضيل عبد الكريم، الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في الجزائر، مجلة الرواق، العدد 9، المركز الجامعي غليزان، 2017.
2. جهاد الغرام، ظاهرة الجريمة وعلاقتها بالتحولات الحاصلة في المجتمع الجزائري، مجلة التراث، العدد الرابع عشر – شهرحزيران/ يونيو –، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2014.
3. حسينة شرون، الأحكام الإجرائية والموضوعية المستحدثة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الحقوق والحريات، العدد 2، جامعة بسكرة، 2016.
4. دخان أمال، التوسع في تجريم أفعال الفساد بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، جامعة المسيلة، 2021.

5. ربيعة تمار، وناصر بودبرة، التمايز الاجتماعي والممارسات الاستهلاكية في الأسرة الجزائرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 35، أيلول/ سبتمبر، 2018.
6. الربيعي نوري إسماعيل، الحقل السياسي وتسربات اللاشعور الطبقي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، جامعة ورقلة، حزيران/ يونيو، 2015.
7. رتيبة طايبي، التغير الاجتماعي وأثره في بروز ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري المعاصر، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 70، جامعة البليدة 2، الجزائر.
8. سراء جبريل رشاد مرعي، "الجرائم الإلكترونية الأهداف – الأسباب – طرق الجريمة ومعالجتها"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، برلين– المانيا، 2016.
9. شينار سامية، وبوتعني فريد، الجريمة في وسائل الاتصال وتكنولوجياته الحديثة بين الإثارة والتشويه والانحراف، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد 11، كانون الأول/ ديسمبر، 2021.
10. طاهري لخضر بن العيد، ظاهرة البطالة في الجزائر وآثارها الاجتماعية على المجتمع، مجلة الحوار الفكري، العدد 1، جامعة أدرار، 2023.
11. عبد الرحمان سوالمية، استخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة وانعكاساتها على نمط الحياة في المجتمع الريفي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد 21، كانون الأول/ ديسمبر، 2015.
12. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات لوحدة العربية، بيروت، 2001.
13. عبد الوهاب شادي، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، مركز الأبحاث والدراسات المتقدمة، دورية اتجاهات الأحداث، العدد 27، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
14. غلاي محمد، وممشاوي حفصة، محاضرات في علم الإجرام، منشورات رأس الجبل، قسنطينة، الجزائر، 2023.

رابعاً: مواقع الإنترنت

1. رماح الدلقموني، مستقبل الذكاء الاصطناعي..ما هي أسوأ مخاطره المحتملة؟ وكيف نتصدى لها؟، https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع يوم 2023/8/3، على الساعة منتصف النهار.

2. عبد الحفيظ سجال، الفقر في الجزائر 1 من بين كل 3 مواطنين يعيشون فقرًا مدقعًا، مقال عبر الإنترنت على الرابط: https://www.noonpost.com/conten، تاريخ الاطلاع يوم 2023/07/01، على الساعة 14 بعد الزوال.
3. حمزة كحال، معادلة الجزائر الصعبة، الأزمات المعيشية تتعمق وتزيد الفقر والبطالة، مقال على الرابط https://www.alaraby.co.uk/economy تاريخ الاطلاع يوم 2023/70/4 على الساعة العاشرة صباحا.
4. سهام معط الله، البطالة في الجزائر واقع ينخر في الاستقرار الأمني، مقال على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/، تاريخ الزيارة يوم 2023/07/05 على الساعة التاسعة صباحا.